

تاريخ القبول: 2018/06/20

تاريخ الإرسال: 2018/05/23

التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار

تجربة المصارف الثلاثة ALGO Bahrain

Technology Islamic finance and the need for
innovation

(The experience of the three banks)

أ. بودراع أمنية

boudraa.oumnia@gmail.com

جامعة المسيلة

أ.زيد أيمن

zeid28000@gmail.com

المركز الجامعي لتامنغست

الملخص:

يتطرق البحث إلى موضوع تكنولوجيا المالية الإسلامية بوصفه من الموضوعات المعاصرة التي تكتسب أهميتها ومداها من واقع حال الاقتصاد المحلي والعالمي الذي تسعى فيها البنوك الإسلامية في إحداث نقلة نوعية في القطاع المصرفي بالاعتماد على التكنولوجيا المصرفية.

وقد اتبعت البنوك الأعضاء المشكلة لالكو بحرين (ALGO Bahrain) نهجا نوعيا للبحث والابتكار وتسويق الحلول المبتكرة، وذلك لتعزيز القيمة المقدمة للعملاء النهائيين، كما انه يشكل نشاطا ماليا حديثا في بعض الدول المتقدمة.
الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا؛ التكنولوجيا المالية الإسلامية؛ تجربة الكو بحرين.

Abstract:

This research is about the Islamic finance technology as one of the modern matters that is so important because of the situation of the local and international economy where the Islamic banks are seeking to make a significant change in the financial district with the help of banking technology.

Member banks have followed the problem lalko Bahrain (Bahrain ALGO) a qualitative approach to research and innovation and marketing Innovative solutions to enhance the

value proposition to final customers, as well as a financial activity newly in some developed countries.

keywords: technology; Islamic financial technology; experience the Elko Bahrain.

مقدمة:

إن موضوع التكنولوجيا المالية من المواضيع التي يجري الحديث عنها في الساحة الاقتصادية مؤخرًا ويكتسب أهميته في كونه أحد أبرز ما تستخدمه المؤسسات المالية اليوم لحماية مصالحها من الأخطار التي تواجهها، أو لزيادة محافظها الاستثمارية، وهو نتيجة إفرزات ما يسمى بالهندسة المالية، وفي مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي من الضروري عرض هكذا مواضيع على الشريعة الإسلامية، ولا بد كذلك من أن تكون القاعدة التي ينطلق منها الباحث المسلم هي الشريعة فهي النبراس الذي به يستضيء، و به يهتدي في مسيرته الابتكارية أو التطويرية.

حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموًا سريعًا في الخمس سنوات الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة، فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين 2012-2015.

حيث تم إطلاق ثلاثة مصارف رائدة في تقديم التمويل الإسلامي، وأول اتحاد تكنولوجيا مالية إسلامية على مستوى العالم بهدف تسريع عملية إيجاد حلول مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويضم هذا الاتحاد الذي أطلق عليه اسم ألكو البحرين ALGO Bahrain كبرى البنوك في هذا القطاع مثل مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي - البحرين وبنك البحرين للتنمية.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث

1. أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة إلى إبراز أهمية ودور تكنولوجيا المالية الإسلامية وعرض تجربة البحرين والمصارف الثلاثة في مجال تكنولوجيا المالية الإسلامية بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها:
- توضيح ماهية تكنولوجيا المالية؛

- شرح بعض المصطلحات المرتبطة بموضوع تكنولوجيا المالية الإسلامية؛
 - إبراز التجربة البحرينية في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية واتحاد المصارف
 الثلاث.

2. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يتطرق إلى أحد المواضيع المهمة والرئيسية
 والمتمثل في تكنولوجيا المالية الإسلامية والتي تعمل على تجنب الأزمات وتسيير
 المخاطر، إلى درجة تبنيها من طرف أكبر الهيئات العالمية سواء الاقتصادية أو غير
 الاقتصادية. كما تتهافت عليها المؤسسات بصفة عامة في عالم الأعمال خاصة التي
 لها على بالتمويل الإسلامي.

3. إشكالية البحث:

نسعى من وراء هذا البحث إلى محاولة إثراء موضوع تكنولوجيا المالية
 الإسلامية والتطرق إلى التجربة الناجحة في مجال تكنولوجيا المالية الإسلامية واتحاد
 المصارف الأول في العالم، وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع تطبيق
 التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية؟

4. منهجية البحث:

في سبيل الإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على المنهج الاستنباطي من
 خلال الرجوع إلى المراجع الأجنبية والعربية وأخذ منها ما يخدم مصالح بحثنا، أي
 الانطلاق من المعلوم لاكتشاف المجهول.

وسنناقش النقاط الأساسية التالية:

المحور الأول: التكنولوجيا المالية الإسلامية.

المحور الثاني: عرض تجربة أول اتحاد للمصارف الثلاث للتكنولوجيا المالية الإسلامية
 العالمي ALGO Bahrain.

ثانيا: الإطار لمفاهيمي لمتغيرات البحث:

المحور الأول: التكنولوجيا المالية الإسلامية

1. مفهوم التكنولوجيا المالية:

مصطلح التكنولوجيا المالية أو Financial technology تم اختصارها في FinTech يمكن أن تنطبق على أي ابتكار في كيفية تعامل الناس مع الأعمال في المدفوعات، التحويلات المالية، المحافظ الإلكترونية... من اختراعات الكترونية للتعامل مع الأموال إلى السجلات الحسابية الرقمية. منذ ثورة الإنترنت وثورة الإنترنت عبر الهاتف النقال، نمت التكنولوجيا المالية بشكل متفجر، و فينتيش أو FinTech التي أشارت في الأصل إلى تكنولوجيا الكمبيوتر المطبقة على المكتب الخلفي للبنوك أو الشركات التجارية، تصف الآن مجموعة واسعة من التدخلات التكنولوجية في الشخصية والتجارية المالية.

- مستخدمى الفيننتيش FinTech

- B2B البنوك و عملائها المهنيين .

- B2C للشركات الصغيرة و المستهلكين⁽¹⁾.

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.

- التكنولوجيا المالية في أوروبا:

وصلت قيمة الاستثمارات في مؤسسات التكنولوجيا المالية (FinTech) قيمة 1.5 مليار دولار أميركي في أوروبا خلال سنة 2014 حيث حققت الشركات البريطانية العاملة في هذا المجال (London-based companies) قيمة 536 مليون دولار من هذه الاستثمارات وحققت هذه الشركات في هولندا (Amsterdam-based)

(companies) قيمة 306 مليون دولار وفي السويد وصلت قيمة الاستثمارات في هذه الشركات (Stockholm-based companies) إلى 266 مليون دولار توجي زيادة الاستثمارات في هذا المجال على الأهمية والإقبال الكبيرين على الابتكارات التكنولوجية في مجال المالية.

- التكنولوجيا المالية والبنوك الإسلامية

ماليزيا، أندونيسيا، تركيا ودول التعاون الخليجي من دول العالم الإسلامي التي اهتمت بالاستفادة من التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية لديها، فعلى الرغم من أن استخدامات التقنية الرقمية شملت عدد محدود من الخدمات مثل: الدفع بواسطة الإنترنت، وخدمات الهاتف البنكي... إلا أنها هذه البنوك استطاعت التعريف بمنتجاتها وتحسين خدماتها من خلال عملها بالتقنية الرقمية الجديدة. كما ساهمت هذه التقنية في زيادة كفاءة هذه البنوك وزيادة قوتها التنافسية.

وحسب استطلاع للرأي قامت به EY أوضحت النتائج أن 78% من مستخدمي البنوك في دول التعاون الخليجي يرغبون في تحسين البنوك لخدماتهم الإلكترونية من خلال اعتماد المزيد من برامج التقنية الرقمية ليشمل ذلك خدمات أكثر حيث تشير الإحصائيات أن 40% من برامج التكنولوجيا المالية (FinTech) المستخدمة في هذه الدول هي (Payments Solutions) برامج الدفع الإلكتروني.

هناك تأثير إيجابي كبير لتطور التكنولوجيا المالية خاصة على البنوك الإسلامية، حيث تمكن هذه التقنيات الرقمية الجديدة هذه البنوك من سهولة التعريف بمنتجاتها وخدماتها المالية، وتقديم خدماتها بكفاءة كبيرة وجودة عالية وبالتالي قدرتها على التنافس في السوق المالية.

شكلت التكنولوجيا العلمية فرصة كبيرة للنظام المصرفي من خلال ما وفرته من أنظمة وبرامج إلكترونية متطورة ساعدت البنوك في تنمية وتطوير أدائها وزادت من كفاءتها في الخدمات والتعاملات. بالنسبة للبنوك الإسلامية فإن التكنولوجيا المالية تشكل مفتاح نجاح وتميز لهذه البنوك فبالرغم مما حققته من نجاحات على أرض الواقع فإن هذه التكنولوجيا السريعة والمتطورة تشكل وسيلة جديدة لهذا النظام المصرفي

تساعده على التعريف أكثر بمنتجاته وخدماته وبالتالي فهو ضرورة ملحة وسياسة استراتيجية لهذه البنوك يجب أن تعطيها لمزيد من التقدم والنجاحات للنظام المصرفي الإسلامي⁽²⁾.

كيف تسهل التكنولوجيا المالية عمليات تمويل الشركات:

تساهم تكنولوجيا "فينتش" في القضاء على عادات التمويل القديمة المتعلقة ببدء عمل تجاري على سبيل المثال، والتي تقتضي اتجاه المستثمر نحو البنك المحلي الخاص وتقديم طلب الحصول على قرض، كما أنها تبطل العادات المتعلقة بقبول بطاقات الائتمان من جانب الشركات، والتي كانت تتطلب حساباً مع مزود ائتماني كبير، فشرركات التكنولوجيا المالية بحثت عن حلول للمشاكل المالية المتعلقة بالمستثمرين خارج الأنظمة المالية والمقدين بملياري فرد حول العالم، و70 مليون فرد داخل الولايات المتحدة.

أما باستخدام التكنولوجيا المالية فالتمويل يعتبر عملاً جماعياً أو الدفع عبر الهاتف المحمول، فخدمات تحويل الأموال هي ثورة في الطريقة التي تبدأ بها الشركات الصغيرة، وقبول المدفوعات ثم انتشارها عالمياً، فهي بالتالي تسهل عمليات بدء الأعمال التجارية. والتمويل الجماعي هو جمع سريع للمال وبتكلفة زهيدة في جميع أنحاء العالم، والذي كان من المستحيل أن يتم قبل ذلك، فهي تقصر الجدول الزمني لبدء أعمال الشركات من اجتماعات تستمر عدة أشهر إلى أسابيع قليلة، فهي تسهل عملية العثور على رأس المال اللازم لبدء عملية التشغيل.

أين التكنولوجيا المالية من الاستثمارات العالمية؟

في تقرير صادر عن شركة "أكسنشر" اتضح أن استثمارات "fintech" نمت بنحو 75% في 2015 أو بما يعادل 9.6 مليار دولار إلى 22.3 مليار دولار، وذلك بعد أن كانت تبلغ 930 مليون دولار في 2008. وفي 2010 كانت قيمة استثمارات التكنولوجيا المالية 1.8 مليار دولار، ثم ارتفعت إلى 12.6 مليار دولار في 2014.

وساهمت معدلات النمو المعتدلة في الولايات المتحدة، والتي تعد أكبر مستثمر داخل القطاع عالمياً في ارتفاع استثمارات "فنتش" منذ عامين، حيث ساهمت بنحو 4.5 مليار دولار بزيادة بنحو 44% .

وتعد الأسواق الآسيوية هي ثاني أكبر مساهم في التكنولوجيا المالية، ففي الصين قفزت استثمارات القطاع بنسبة 44.5% إلى ملياري دولار، وفي الهند زادت بنحو 1.65 مليار دولار .

وعلى مستوى أوروبا فإن استثمارات التكنولوجيا المالية ارتفعت بنسبة 120% في الفترة بين 2014 و 2015، كما زاد عدد الصفقات بنحو 51% .

وزادت استثمارات "fintech" في ألمانيا بمقدار 770 مليون دولار و 631 مليون دولار في أيرلندا .

تطورها عالمياً:

على الرغم من الملاحقة القانونية التي تطارد العملات الإلكترونية فإن تكنولوجيا "fintech" لا تزال بعيدة عن تلك العقوبات، وقال كبير مشرفي البنك المركزي الأوروبي إن البنك يعمل على وضع مبادئ جديدة للترخيص تخدم شركات التكنولوجيا المالية.

وأضاف "دانييل نوي" أن قطاع "fintech" بالرغم من أنه لا يزال صغيراً نسبياً، فإنه استحوذ على الحصة السوقية للمقرضين التقليديين في أقسام متنوعة بين الدفع والإقراض .

وفي "سنغافورا" و"هونج كونج" اللتين تتنافسان على قيادة التكنولوجيا المالية على مدى العامين الماضيين تم الاتفاق بين البنوك المركزية لدى الدولتين على التعاون في مجال التكنولوجيا التي تعزز التعاون بين مشروعات تبادل المعلومات والخبرات، كما تخطط المكسيك لتنظيم التكنولوجيا المالية سريعة النمو، والتي تتضمن الشركات التي تستخدم العملات الإلكترونية مثل البيتكوين، عبر قانون جديد، وذلك لحماية المستهلكين وتحفيز المنافسة.

وتسعى المكسيك لوضع إطار تنظيمي لتطوير التكنولوجيات الجديدة، والتي تؤهل السلطات للحد من المخاطر والسماح للنمو في بيئة تنافسية.

كما يستهدف القانون توضيح القواعد وتقليل التكلفة بالنسبة للمستخدمين، "مما يخلق التنافسية في القطاع الذي يزدحم بالمولين وشركات المدفوعات".

على الجانب الآخر قال "جيمس بولارد"، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، إنه يتعين على الجهات الرقابية في الولايات المتحدة تسريع الجهود الرامية لمعالجة المخاطر التي تتسبب فيها شركات التكنولوجيا المالية داخل القطاع المصرفي. وحذر من أن المنظمين إذا لم يكونوا أكثر مكافحة لتلك التكنولوجيا "فإنهم سيستيقظون في يوم ويجدون معظم البنوك الكبيرة قد أنتزعت"، مما يتسبب في أزمة مالية.

2- تكنولوجيا المالية الإسلامية:

ترتكز المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي على المشاركة في المخاطر والتمويل بضمان الأصول، ويتميز هذا النوع من التمويل بالجمع بين القيم الأخلاقية والتجارة بشكل يضمن إيجاد حلول شاملة وفعالة وقابلة للاستمرار اقتصادياً، كما يعمل على تشجيع تقاسم المخاطر وربط الاقتصاد الحقيقي بالقطاع المالي، بالإضافة إلى الاهتمام بالشمول المالي والرعاية الاجتماعية استناداً إلى القيم الإسلامية في هذا الخصوص.

ووفقاً لتقارير البنك الدولي التي صدرت مؤخراً، فقد برز التمويل الإسلامي كأداة فعالة لتمويل التنمية على الصعيد العالمي ووفقاً لذات التقارير، فقد تم إدراج التمويل الإسلامي ضمن النظام المالي العالمي وذلك لما يتمتع به قدرة على مواجهة التحديات والقضاء على الفقر وتحقيق الرخاء.

وشدد محافظ مصرف قطر المركزي في كلمته خلال الدورة الثالثة للمائدة المستديرة للرؤساء التنفيذيين حول التمويل الإسلامي بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة نهاية الأسبوع الماضي، على أن التفاعل بين الأكاديميين من جانب والممارسين من الجانب الآخر في قطاع التمويل الإسلامي سوف يخلق أرضية مناسبة لمعالجة القضايا، كما يفتح آفاقاً جديدة لمستقبل التمويل الإسلامي.

ولفت إلى أن الموضوع المطروح للنقاش هذا العام هو التمويل الإسلامي والتكنولوجيا المالية والعملات الوهمية، وهي فرصة ممتازة لمناقشة الموضوعات الإستراتيجية التي تواجه التمويل بصفة عامة والتمويل الإسلامي بصفة خاصة، كما أنها فرصة أيضاً لاستطلاع آراء ووجهات نظر المؤسسات المالية حول تطورات التكنولوجيا المالية FIN TECH، ومدى استعدادها لتضمين تلك التكنولوجيا في ما تقدمه من خدمات مالية وما تقوم به من أنشطة، وسوف يفتح ذلك آفاقاً جديدة ومزیداً من الفرص والتطوير لقطاع التمويل الإسلامي.

وقال سعادته: «تعود جذور الصيرفة الإسلامية في دولة قطر إلى عام 1982، ومنذ ذلك الوقت فقد شهد التمويل الإسلامي تطوراً كبيراً بحيث أصبحت المجموعة المصرفية الإسلامية أسرع المجموعات نمواً، ويقوم مصرف قطر المركزي بممارسة عمليات الإشراف والرقابة على المصارف الإسلامية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وقد تم تخصيص فصل كامل في قانون مصرف قطر المركزي للمؤسسات المالية الإسلامية، وتعمل بالدولة الآن أربعة مصارف إسلامية تمثل حوالي 30% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في الدولة، ويعمل مصرف قطر المركزي على تحفيز قدرات المصارف الإسلامية وذلك من خلال طرح منتجات وخدمات مالية إسلامية مختلفة، والاستفادة من الفرص الممتازة التي توفرها مشاريع البنية التحتية التي يجري تنفيذها لاستقبال نهائيات كأس العالم لكرة القدم 2022، وكذلك تسعى تلك البنوك إلى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها بما يسهم في توسيع أنشطتها وخفض التكاليف في ذات الوقت.

أما على الصعيد الدولي، وعلى الرغم من توسع التمويل الإسلامي مقارنة بنظيره التقليدي، فإن أصول التمويل الإسلامي تمثل حوالي «1%» فقط من السوق المالية العالمية، وقد أشارت أحدث التقارير إلى أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بلغت حوالي «1.9» تريليون دولار أميركي، موزعة على «50» دولة إسلامية وغير إسلامية، وقد شددت تلك التقارير على ضرورة اتخاذ بعض القرارات السياسية من أجل تطوير التمويل الإسلامي وتمكينه من رفع كفاءته وبلوغ أقصى إمكاناته، ومثال ذلك

توفير الدعم الرسمي للمعاملات عبر الحدود وتوسيع الأسواق، وتطوير منتجات أسواق رأس المال والصكوك للمساعدة في تمويل المشاريع الكبيرة الخاصة بالبنية التحتية، وإنشاء مؤسسات لتقديم المعلومات الائتمانية.

وأضاف سعادة الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، أن تطوير التمويل الإسلامي يحتاج لاستخدام المناسب للتكنولوجيا المالية (FIN TECH) التي أصبحت عنصراً مهماً في مجال صناعة الخدمات المالية، حيث نقلت العمليات التقليدية بشكل كلي إلى الواجهة الرقمية وقد أصبح هذا التطور التكنولوجي السريع مهدداً حقيقياً للخدمات المالية التقليدية، وقد اهتمت شركات التكنولوجيا بتطوير الأنظمة المالية بما فيها الخدمات المصرفية وخدمات الدفع وإدارة الثروات وتقنيات الهواتف وغيرها، وحفزها للاستفادة من ثورة التكنولوجيا من أجل تغيير الطرق التشغيلية الحالية بشكل جذري ورفع كفاءتها.

وقد أدرك القطاع المصرفي التقليدي أهمية التكنولوجيا المالية وتأثيرها، حيث شهد تقديم المنتجات والخدمات المالية تطوراً كبيراً، وتم استحداث منتجات وأنظمة جديدة، كما تم تحديث قنوات تقديم الخدمات بالكامل لتقليل تكلفة المعاملات، ويعتبر قطاع أنظمة الدفع من أبرز القطاعات التي استفادت من التكنولوجيا المالية، حيث تم تحديث قنوات الدفع عبر بوابات الدفع الإلكتروني وذلك عن طريق إدخال تقنيات أكثر أمناً ويسهل الوصول إليها مثل نموذج M-PESA، الخاص بخدمات تحويل الأموال عبر الهاتف الجوال، ويتم استخدامه حالياً في عدد من الدول وقد بلغ عدد مستخدميه حوالي 250 مليون مستخدم.

بالإضافة إلى أنظمة ANDROID PAY، APPLE PAY، PAY PAL المستخدمة بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنظمة ALIPAY و WECHAT المستخدمة في الصين، كما تم إطلاق منصة الحسابات الاستثمارية IAP في ماليزيا وهي مبادرة من FINTECH في مجال التمويل الإسلامي. ولفت إلى أن كل التقديرات تشير إلى أن الآثار المحتملة من تأثير التكنولوجيا المالية على القطاع المالي سوف تكون كبيرة جداً، كما أن حوالي 40% من إجمالي الإيرادات المصرفية سوف تكون عرضة للخطر

بحلول عام 2025، ويرجع ذلك إلى قدرة شركات التكنولوجيا المالية على خلق قدرة تشغيلية جيدة من خلال ابتكاراتها وإمكانياتها الكبيرة .

وشدد على أن شركات التكنولوجيا المالية تواجه بعض التحديات في بعض المجالات، مثل حماية المستهلك، حيث يتم تعريض المعلومات الشخصية للعميل للمخاطر التكنولوجية، بالإضافة إلى المخاطر الخاصة بالأنظمة والتهديدات المتعلقة بالأمن، الأمر الذي يستدعي وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال من أجل تفادي عمليات الاحتيال والمخاطر الأخرى مع تأكيد ضمان ثقة المستثمرين والعملاء والمستهلكين. وتتميز الحلول التي تقدمها التكنولوجيا المالية بقلّة التكلفة وزيادة المنافسة الشريفة في مجال الخدمات المالية خاصة في ظل حرص الجيل الحالي على الحصول على الخدمات المالية بأقلّ التكاليف مع الجودة والسرعة في ذات الوقت، ويجب على صناع الخدمات المالية الإسلامية أخذ كل ذلك بعين الاعتبار .

واختتم سعادته بالقول: «يتعين على كل المختصين في القطاع المالي وعلى رأسهم الهيئات الرقابية والإشرافية والقطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي العمل معاً من أجل ابتكار واستحداث مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية التي تلبي حاجة العملاء من حيث الجودة والأمان والسرعة وقلّة التكلفة⁽³⁾.

ومع ازدياد القدرة على إحداث ثورة تكنولوجية في هذا القطاع الحيوي، وما نشهده من المزيد من الإبداع والكفاءة لتحقيق الازدهار والنمو، فإنه ليس بمستغرب أن توقعات الاستثمارات في هذا القطاع ستصل إلى 8 مليارات دولار أمريكي بحلول العام 2018 لابتكار خدمات تكنولوجيا مالية أكثر تطوراً لتلبية احتياجات العملاء .

وعلى الرغم من ذلك، لم يصل الابتكار في التكنولوجيا المالية في قطاع الخدمات المالية الإسلامية لذروته حتى الآن. وذلك بالرغم من توافر الإمكانيات، وخصوصاً مع وجود محفزات قوية نحو الاستثمارات المسؤولة من قبل المصارف والمستثمرين الذين يسعون للبحث عن طرق بديلة لاستثمار أموالهم.

ومنذ الأزمة المالية العالمية، لاقى خيار التمويل الإسلامي رواجاً أكبر وبالخصوص وليس حصراً في البلدان التي يتواجد فيها عدد كبير من المسلمين في الشرق الأوسط

وجنوب شرق آسيا وأفريقيا. وقد أصبح إصدار الصكوك الآن خيارا رئيسيا للمصدرين السياديين الذين يتطلعون للحصول على التمويل، حيث تطرح المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بانتظام صكوكا سيادية على مدى السنوات الماضية. ووفقا لوكالة التصنيف فيتش، إن إصدارات الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا واندونيسيا وتركيا وباكستان بلغ مجموعها 49.6 مليار دولار أمريكي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017.

وتتميز هذه المناطق بارتفاع كبير في معدلات انتشار الهواتف الذكية وعدد السكان الشباب الذين يقضون أوقاتا طويلة ومتزايدة مستخدمين الإنترنت من خلال الأجهزة المختلفة، وهو ما من شأنه زيادة أهمية التكنولوجيا في التمويل الإسلامي. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، تفوق معدلات انتشار الهواتف الذكية 76% حيث أحدثت خدمات التكنولوجيا المالية ثورة في كيفية تعامل الناس مع المدفوعات والتمويل. ولا يوجد ما يدعو إلى عدم تبني التقنيات المبتكرة في قطاع الخدمات المالية الإسلامية، ويجب أن تكون أولويتنا هي التأكد من وجود اللوائح التنظيمية والسياسات المناسبة لدعم النمو والتطور في قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية.

اما فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية الإسلامية، فالبحرين سباقة في هذا القطاع الحيوي، وتتمتع بأكثر من 40 عاما من الخبرة كمركز للخدمات المالية على مستوى المنطقة. وكانت البحرين خلال هذه الفترة من الدول السباقة في خلق وتبني قطاع الخدمات المالية الإسلامية، ووضعت أهمية كبيرة في خلق بيئة تنظيمية متطورة على المستوى الدولي. في الواقع، البحرين موطن لبعض الجهات التنظيمية والبحثية الرائدة في العالم في قطاع التمويل الإسلامي. وتعمل الآن بجد لخلق نظام متكامل داعم لشركات خدمات التكنولوجيا المالية لتنمو وتزدهر.

وسنقدم بعض المبادرات تتمثل في:

في شهر يونيو هذا العام، أطلقت البحرين البيئة الرقابية التجريبية لخدمات التكنولوجيا المالية، وهي الأولى من نوعها في المنطقة، وذلك بهدف دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتجربة واختبار حلول تقنية جديدة. وأظهرت البيئة الرقابية

التجريبية منذ تدشينها نجاح البحرين في هذا المجال، حيث تم تسجيل أربع شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، وجرّ حالياً تسجيل المزيد من الشركات.

وفي خطوة نحو تشجيع نمو شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية بشكل خاص، شهدنا أيضاً تطبيق أنظمة تسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة بالحصول على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الجماعي (Crowd Funding) كما يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة الآن الحصول على التمويل التقليدي من خلال الوسائل نفسها.

وعلاوة على ذلك، في الربع الأول من العام المقبل سيتم تدشين خليج البحرين للتكنولوجيا المالية. حيث يتم تطوير الخليج من قبل مجلس التنمية الاقتصادية واتحاد التكنولوجيا المالية في سنغافورة، وسيكون أول وأكبر مركز مخصص للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا. ومن خلاله سيتم ربط البحرين بشبكة مراكز اتحاد التكنولوجيا المالية في جميع أنحاء الولايات المتحدة وآسيا.

وتعتبر هذه الإصلاحات جزءاً من مبادرات حكومية أوسع لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية. وهي ذات أهمية كبرى لتحقيق النمو في قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية الإقليمية والدولية. والمصارف الإسلامية بحاجة إلى التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لعملائها، وتطوير حلول مرسومة، كما أثبتت أهميتها للقطاع المالي، يمكن للتكنولوجيا المالية الإسلامية فتح مجموعة كاملة من الاحتمالات والفرص، مما يساعد على دفع النمو على المدى الطويل - متى ما توفرت السياسات المحفزة اللازمة للمضي قدماً في هذا المجال⁽⁴⁾.

المحور الثاني: عرض تجربة البحرين، اتحاد المصارف الثلاث العالمي ALGO Bahrain

احتلت مملكة البحرين المركز الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والثاني على المستوى الدولي في النسخة الخامسة من تقرير مؤشر تنمية التمويل الإسلامي الصادر عن وكالة «تومسون رويترز» و «المؤسسة الإسلامية

لتنمية القطاع الخاص» (أي س يدي)، ذراع تنمية القطاع الخاص التابعة لـ «البنك الإسلامي للتنمية». وتحفظ البحرين بهذا المركز للسنة الخامسة على التوالي، بعد ماليزيا التي تحتل المركز الأول.

وقال المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي خالد حمد عبد الرحمن حمد: «نشهد توجهاً في الأسواق نحو الاستثمار في قطاع التكنولوجيا، والنتيجة الطبيعية لهذا التوجه تبني مزيد من الابتكار وريادة الأعمال، ونؤمن بوجود إمكانات هائلة في العلاقة بين التكنولوجيا والتمويل الإسلامي». وأضاف: «نظراً إلى أن التكنولوجيا تتمتع بقوة التغيير والتطوير في الكثير من القطاعات، فإن البحرين في وضع قوي للاستفادة من الفرص التي يتيحها هذا التطور».

يذكر أن أصول التمويل الإسلامي نمت 7 في المئة على المستوى الدولي إلى 2.2 تريليون دولار عام 2016، ويُتوقع أن تصل إلى 3.8 تريليون دولار بحلول عام 2022، ما يدل على وجود زخم كبير في هذا القطاع. وبفضل 24 مصرفاً إسلامياً تمتلك أصولاً تزيد قيمتها على 25.7 بليون دولار، أشار التقرير إلى أن البحرين تتخذ خطوات كبيرة نحو تعزيز التنقيف والتوعية بالقطاع المالي الإسلامي. وأشاد ببيئة الأعمال والتشريعات واللوائح التنظيمية الخاصة بقطاع التمويل الإسلامي في البحرين، إذ احتلت المركز الأول على المستوى الدولي في اللوائح التنظيمية وفي الحوكمة الشرعية. وأصدر مصرف البحرين المركزي أخيراً نموذجاً جديداً للحوكمة الشرعية من شأنه تعزيز الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية بين المصارف الإسلامية في المملكة، وذلك بهدف وضع معايير واضحة لسوق الخدمات المصرفية الإسلامية العالمية. وتحدد وحدة حوكمة الشريعة معايير أعلى من الشفافية والحوكمة والكفاءة، وتوضح أدوار ومسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة تجاه الالتزام بالشريعة الإسلامية.

وتقدر البحرين أهمية البيانات ودورها الرئيس لنمو المصارف، ففي إطار دعم تطوير قطاع الخدمات المالية، أعلن أخيراً عن تبوؤ البحرين مركزاً متقدماً على مستوى المنطقة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للسنة الرابعة على التوالي، ما مكن القطاعات الأخرى من الاستفادة من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في المملكة.

وقال المدير التنفيذي لإدارة تطوير الأعمال- تقنية المعلومات والاتصالات في مجلس التنمية الاقتصادية جون كلما رتن: «النمو المرتفع في استخدام الإنترنت في البحرين يتيح لنا تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة منه في شكل أكبر». وأضاف: «أعلنت شركة أمازون لخدمات الإنترنت أخيراً إطلاق أول منطقة بنية تحتية لها في الشرق الأوسط ومقرها البحرين، وهذا مؤشر إلى ازدهار الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة».

ويقاس المؤشر تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استناداً إلى المهارات، وسهولة الوصول إليها واستخدامها، ويعتمد على مصادر البيانات الصادرة عن «اليونسكو» و «الاتحاد الدولي للاتصالات».

وتحتل البحرين الصدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرتبة الـ33 من أصل 188 دولة، متقدمة بفارق كبير على الدول الأخرى في المنطقة. وتعتمد مواطن القوة الرئيسة في البحرين على مستوى عال جداً من انتشار الإنترنت، حيث أن 98 في المائة من السكان هم من مستخدمي الإنترنت النشطين، مقارنة بمتوسط 77.6 في المائة فقط في الدول الأوروبية، ولديها أعلى مستويات ملكية الهواتف الذكية، ما يدعم مستوى كبيراً من وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

وتدعم المملكة التكنولوجيا التي تتمتع بقوة التغيير وتنمية القطاعات الجديدة من خلال الاستمرار في سياسة الإصلاح في التشريعات واللوائح التنظيمية لبيئة الأعمال. وشهد العام الماضي أيضاً مبادرة جديدة تؤسس لبيئة رقابية تجريبية وإدخال أنظمة التمويل الجماعي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتقليدية، كما شهد إطلاق خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، حيث يعد أكبر مركز من نوعه للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط، ما خلق إطاراً مناسباً للتكنولوجيا لتغيير نمط الأعمال التقليدية للتمويل الإسلامي⁽⁵⁾.

– ألكو البحرين أول اتحاد على مستوى العالم للتكنولوجيا المالية إسلامية:

أطلقت ثلاثة مصارف رائدة في تقديم التمويل الإسلامي أول اتحاد تكنولوجيا مالية إسلامية على مستوى العالم بهدف تسريع عملية إيجاد حلول مصرفية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويضم هذا الاتحاد الذي أطلق عليه اسم “ألكو البحرين” ALGO Bahrain – كبرى البنوك في هذا القطاع مثل مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي – البحرين وبنك البحرين للتتمية.

وقال عدنان يوسف، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية “ألكو البحرين” هي مبادرة إستراتيجية لتجهيز المصارف الإسلامية للنقلة النوعية القادمة في القطاع المصرفي نتيجة لأخر ابتكارات التكنولوجيا المالية

وسيساعد المؤسسة “من خلال نهجه التعاوني البنوك الإسلامية على إيجاد وابتكار وتنفيذ حلول تكنولوجيا مالية منخفضة التكلفة وسريعة بحيث تتمتع باستقلاليتها الإستراتيجية والتشغيلية والمالية الكاملة لابتكار حلول مالية تتناسب النظام الاقتصادي الرقمي.

فيما قال عبد الحكيم الخياط العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي – البحرين: لقد وضعنا خطة عمل طموحة تهدف إلى طرح 15 منصة تكنولوجيا مالية في القطاع المصرفي في غضون خمس سنوات، وسيساعدنا في تحقيق هذا الهدف قوتنا المشتركة القائمة على المعرفة بالسوق وقاعدة العملاء والموارد المالية، حيث يُعنى “ألكو البحرين” بالابتكار من أجل التأثير الاجتماعي..”

وسوف تتمثل المبادرة البحرينية الأولى لـ “ألكو البحرين” في إنشاء منصة تمويل جماعي مريحة وممتعة للأعمال (الأشخاص مقابل المشاريع الصغيرة) من شأنها أن تعزز نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

من جانبه قال سطاتم القصيبي الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين للتتمية “تتيح عملية تطور التكنولوجيا المالية إنجاز ما نسعى إلى تحقيقه ضمن إمكانات وفرص هائلة في هذا المجال، حيث تسمح هذه التكنولوجيا بإيجاد نماذج مستدامة لتوفير الخدمات المالية بالنسبة لأفراد المجتمع الذين لم يتمكنوا من الحصول على هذه

الخدمات من قبل، لا سيما وأن البحرين أخذت على عاتقها الريادة في هذا المجال من خلال إطلاق اتحاد التكنولوجيا المالية الإسلامية (ALGO Bahrain) والذي يمثل مبادرة تعاونية ببناء تسعى إلى تعزيز مكانة البحرين كمركزاً للتمويل الإسلامي ويدعم تطلعات المملكة في مجال التكنولوجيا المالية أيضاً، وصولاً إلى توفير حلول مبتكرة لتوسيع نطاق الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة.

وتهدف "ألكو البحرين" إلى استعادة نمو صناعة الصيرفة الإسلامية العالمية من خلال تعزيز الشمول المالي وخلق فرص عمل جديدة وتوجيه استثمارات جديدة إلى القطاعات الاقتصادية الحرجة في دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الناشئة، وسيعمل نموذج "ألكو البحرين" على خفض تكلفة الابتكار بالنسبة للبنوك الأعضاء مع تسريع قدرتها نحو السوق، وسيكون لذلك أثراً مباشراً على تحسين ربحية ونمو البنوك.

وقال الخياط "إن القدرة الحقيقية لصناعة الصيرفة الإسلامية تزيد بأكثر من ثلاثة إلى أربعة أضعاف ما هي عليه اليوم، ومع نماذج الأعمال المبتكرة وهياكل الإيرادات والتكاليف الجديدة، يجب أن تتطلع الصناعة إلى بلوغ قاعدة أصول بقيمة 9 تريليون دولار أمريكي في غضون خمس سنوات، مقارنة بمبلغ 2 تريليون دولار أمريكي الحالي، وفي حالة عدم الوصول إلى ذلك، فإننا سنكون متأخرين في نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، وسوف تكون "ألكو البحرين" عاملاً محفزاً في هذه الرحلة⁽⁶⁾.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. تعد التكنولوجيا المالية كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة تجمع بين ضوابط الشريعة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية؛
2. إن الهندسة المالية الإسلامية، تستطيع أن تنتج سيلاً من الأدوات والحلول الفعالة والمشروعة في عالم التمويل والتجارة الحقيقية؛

3. أن مستقبل المصارف الإسلامية يتوقف على مدى استغلال أحدث الطرق والأبحاث وابتكار صيغ جديدة للمفهوم المصرفي، وتطوير الصيغ الموجودة حالياً لتتلاءم وتواكب التطورات المصرفية؛

4. إن الأدوات المالية الإسلامية المتبعة وجدت كبديل للأدوات المالية التقليدية المعتمدة على سعر الفائدة، لكن حتى تكون قادرة على تغطية كافة أوجه التمويل في الاقتصاد الوطني عليها عدم الاكتفاء بطرح البديل بل يجب أن تبادر إلى وضع إستراتيجية لابتكار وتطوير القائم لديها، لأن السعي لكسب المزيد من السوق المصرفية العالمية يتطلب ذلك؛

5. تعتبر التجربة البحرينية ألكو البحرين "ALGO Bahrain" – للتكنولوجيا المالية هي أول تجربة على مستوى العالم وهي تعتبر اتحاد بين المجموعة المصرفية البركة وبيت التمويل الكويتي – البحرين وبنك البحرين للتنمية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة إنشاء مراكز لتطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية تشترك في رأسماله جميع المؤسسات المالية الإسلامية والنوافذ الإسلامية؛
2. تعزيز المنافسة في سوق الصناعة المالية الإسلامية، وضرورة التحديث التكنولوجي لمنتجات والخدمات؛
3. تطوير الموارد البشرية لضمان توفر مجموعة من المتعاملين ذوي الخبرة والموهبة اللازمة لدعم التطور والنمو لصناعة المصرفية الإسلامية؛
4. أخذ التجربة البحرينية كقدوة للنجاح في المؤسسات المالية وخاصة الناشئة.

الهوامش والمراجع المعتمدة

(1) <https://www.cryptoarabe.com/2017/10/31/what-fintech-financial-technology/17:00:2018-03-08>

(2) <https://islamonline.net/18476,17:30,08-03-2018>.

(3) أحمد عبد العزيز، المصارف الإسلامية اثبتت الكفاءة، 03 ديسمبر 2017، <http://www.al-watan.com/news-details/id/109929>

(4) ديفيد باركر، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة الى الابتكار، الأيام، العدد

10559 الأربعاء 7 مارس 2018 الموافق 19 جمادى الآخرة 1439.

(5) <http://www.alhayat.com/m/story/26883385#sthash.RLIhh3Wu.RzNE0Dge.dpbs>, 20:00, 10-03-2018.

(6) <http://delmonpost.com/?p=8730>, 20:30, 10-03-2018.